مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السادس ديسمبر 2016

OEB Univ. Publish. Co.

التنمية بين مفهومي التنمية البشرية والنمو الاقتصادي

Le Développement entre les concepts de développement humain et la croissance économique

د. نسيم برني ، جامعة أم البواقي، الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/01/20)، تاريخ القبول:(2016/09/30)

ملخص :

تهدف هذه المساهمة إلى تحديد كل من مفهوم التنمية والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي وأوجه العلاقة بينهم، مع تسليط الضوء على مفهوم التنمية بأبعادها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، إلى جانب ذلك ذكر أهداف التنمية البشرية التي تعتبر كضرورة أساسية للاستثمار في الإنسان حيث أنها تقوم على أساس الإنسان وتنتهي إليه، ثم خلصنا إلى توضيح فكرة أساسية مفادها أن أي نمو اقتصادي تنشده دولة ما لا يمكن أن يكلل بالنجاح إلا عن طريق الاستثمار في الإنسان.

الكلمات المفتاحية: التنمية–التنمية المستدامة – التنمية البشرية النمو الاقتصادي.

Le résumé:

Cette contribution vise à identifier le concept du développement et le développement humain et la croissance économique, ainsi que les aspects de la relation entre eux, en mettant lumière sur le concept du développement avec ses différents aspects, économique, social et comment il se rapporte au développement durable ainsi que l'énonciation des objectifs du développement humain , lesquels considérés comme une nécessité essentielle pour investir dans l'homme, où il est basé sur l'homme et se termine chez lui. Ensuite, nous avons conclu à clarifier une idée fondamentale indiquant que n'importe quelle croissance économique désirée par un pays ne peut être réussie que par l'investissement dans l'homme.

Mots-clés: Le développement -Le développement durable- le développement humain- La croissance économique.

مقدمة:

إذا كانت التنمية بمفهومها العام هي عبارة عن إستراتيجية عامة تسعى إلى تحقيق أهداف محددة سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى، عن طريق وضع خطط وميكانيزمات مناسبة بطريقة يتفاعل فيها العنصر البشري بفكره ومهاراته مع ما توفر لديه من إمكانات مادية تضمن لها نجاحها، وتكون كدعائم وركائز تطور الإنسان في مجتمعه من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والفكرية. إلا أننا في حقيقة الأمر. نجد دولا لم تستطع تحقيق التنمية بالرغم من وجود استراتيجيات تهدف إلى ذلك. فأين يكمن الخلل يا ترى ؟، هل الخلل في افتقارها إلى الثروات الطبيعية التي تضمن لها الانطلاقة الفعلية لتحسين اقتصادها؟، أم الخلل يكمن في فكر الإنسان ونقص مهاراته؟، أم أن ثقافة بعض المجتمعات صارت بمثابة أغلال تكبل عقول أفراد المجتمع وأيديهم من أجل الولوج إلى التقدم الحقيقي ويخرجها من عالم البؤس والفقر والتبعية؟

وبناءا على ذلك نحاول أن نوضح مفهوم التنمية بمعناها الشامل وعلاقتها بالنمو الاقتصادي :

أولا : مفهوم التنمية:

تعددت واختلفت التعارف التي حاولت تحديد مفهوم التنمية وذلك حسب اختلاف الرؤى الزوايا المتعددة بالنظر إلى مفهومها حسب اختلاف أبعادها، ولذلك سنحاول تحديد مفهوم التنمية حسب ثلاث أبعاد وهي:

1- مفهوم التنمية حسب المنظور الاقتصادي:

ارتبط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي منذ خمسينات القرن الماضي، وكان يعتقد خلالها أن الزيادة في الناتج القومي أو الدخل الفردي دلالة على تحقيق التنمية ولكن سرعان ما تراجع الفكر الغربي عن هذه النظرية لأنها وبكل بساطة لا تعني التقليص من حدة الفقر والبطالة أي أنه هناك عدم توازن في توزيع الثروة، ووجود هوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء .

" ففي مجال توزيع الدخل نجد أن نسبة الـ 20 % الأغنى في كل دولة تكسب 50% من دخل الدولة السنوي، بينما نجد أن الـ 20% الأفقر أو الواقعين في قاع المجتمع في دولة من دول العالم الثالث تكسب من 03إلى 05% من الدخل القومي الكلي ... ولا يعني التوزيع غير العادل للدخل بالضرورة أليست تقدمية أو نامية، وا ٍنما الدخل يتوزع بلا مساواة"(شمس،2013،ص45)

"وقد كشفت التجربة أن التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية على حساب البعد الإنساني قد أفرز العديد من المشكلات والمعوقات التي انعكست بالسالب على الإنسان نفسه بوصفه هدف التنمية أو أداتها"(فتح الله،1995، ص22).

2- مفهوم التنمية حسب المنظور الاجتماعي والاقتصادي :

لم يعد النمو الاقتصادي مؤشرا مطلقا على تحقيق التنمية، فقد يرافق زيادة النمو الاقتصادي العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كزيادة نسبة الفقر والبطالة ووجود هوة كبيرة في توزيع الثروة فضلا عن المشاكل المتعلقة بالصحة والتعليم وحقوق المرأة وتشرد الأطفال واستغلالهم في أعمال مهنية... الخ. وبناء على ذلك فقد أصبح ينظر إلى التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا الصدد يقول (طلعت مصطفى السروجي).

"تعّرف التنمية باعتبارها هدف ووسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه ويعني ذلك أن النمو هو الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المجتمع لتحقيقه من خلال عمليات التنمية ويعالج مفهوم التنمية بشقيه الاقتصادي والاجتماعي ويركز على إحداث التغيرات الوظيفية والهيكلية في بناء المجتمع"(السروجي،2009،ص41)

ولذلك صارت التنمية الشغل الشاغل للاقتصاديين والاجتماعيين على حد سوا، بعد ما كانت مقسمة بين تنمية اقتصادية تتجه إلى زيادة الناتج القومي والدخل الفردي وزيادة الثروة وتنمية اجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي وشتى أنواع الخدمات ولكن سرعان ما تبين للباحثين، بما لا يدع مجالا للشك، إنه من المستحيل الفصل بين كلا النوعين من التنمية لأن كلا منهما شرط لتحقيق الآخر"(نور الدين،2010،ص31)

وبهذا الشكل اجتمعت التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لكي تنضوي تحت مفهوم التنمية الشاملة والتي ترمي إلى أكثر من زيادة الناتج القومي أو الدخل الفردي بل تتعدى إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتقليل من الفقر والبطالة والتهميش.

3- مفهوم التنمية وارتباطه بالتنمية المستدامة :

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة امتدادا وتطورا لمفهوم التنمية، فبعد ما اقتصر مفهوم التنمية على النمو الاقتصادي فقد تطور وصار يشمل التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ونظرا لملاحظة الإنسان المعاصر تضرر البيئة بسبب إفراطه في استغلال الثروات الطبيعية بوسائله التكنولوجية الحديثة، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على البيئة في حد ذاتها، سواء بنضوب ثرواتها أو بالتأثير على توازناتها الطبيعية صار للتنمية بعدا ثالثا وهو البعد البيئي، وقد كان عام 1987م أول مرة يستخدم فيه مصطلح التنمية المستدامة بعد صدور تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية WCED بعنوان (مستقبلنا المشترك)،يث عر ّفته بأنه " التقدم الذي يلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصة وفق الأبعاد الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"(نور الدين،2010،ص32).

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتعين التأكيد على العناصر التالية:

– تخفيض حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد وذلك لأن الفقر يؤدي على المبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها

– استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير ونقل التكنولوجية وتقسيم المشروعات الجديدة .

– تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.

– تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها "(شمس،2013،ص49)

وبناء على ذلك فإن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق ما يلي:(الجابري،2012،ص75)

– عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها.

– عقلنة استثمار الموارد الطبيعية وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته التكنولوجيا المستخدمة.

– تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتي هي غير قابلة للاستمرار .

– تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الحالية لأن التنمية تؤدي إلى ديمومة اللا مساواة الحالية ليست مستدامة ولا تستحق أن تعمل على إدامته.ا

ثانيا/ التنمية البشرية:

بعد ما كان الاهتمام فيما سبق لدى السياسيين وأصحاب القرار منصبا حول الاقتصاد والآلة والمصنع وأسلوب توزيع الثروة، أصبح الآن الإنسان هو بؤرة هذا الاهتمام فقد خلصت التجارب الواقعية والتاريخية، أن الإنسان هو ثروة الأمم، وأن التنمية لن تحقق إلا بهم ومن أجلهم ولذلك تعرف التنمية البشرية على أنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل أنها – إضافة إلى ذلك – تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ، فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج بل إنه الهدف أيضا من التنمية" (العيسوي،2001،ص35).

كما جاءت تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منها عام 1990، بأن التنمية البشرية هي " عملية توسيع الخبرات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز و احترام الذات."(العيسوي،2001،ص35)

وعلى هذا الأساس يتضح من خلال ذلك أن أهداف التنمية البشرية هي:

1- أن محور التنمية هو الإنسان وتنتهي إليه.

2- توسيع الخيارات المتاحة للناس.

3- تمديد حياة الإنسان إلى أطول مدة دون علل.

4- تنمية قدراتهم المعرفية عن طريق التعليم والتدريب والتكوين.

5- ضمان حياة كريمة، بتوفير الشروط اللازمة.

6-تقدير الإنسان لذاته، من خلال التمتع بحريته وا نجازات.

ثالثا/ التنمية البشرية والاستثمار في الإنسان:

ليس للتنمية البشرية دور أو أهمية إن لم توجه برامج مشاريعها لتطوير الإنسان، فالإنسان مركز وقطب أي رؤية أو إستراتيجية للتنمية البشرية، فالاستثمار في الإنسان يعني تمكينه من المشاركة في المجتمع بطريقة إيجابية وهذا يعني تحقيق أهم الشروط اللازمة لتنمية المجتمع.

وهذا الكلام يجرنا إلى الحديث عن الكيفية التي يتم بها إعداد وتهيئة الإنسان للتنمية البشرية، وهذا الأمر لن يتحقق إلا على مستويين:

1- ما يجب تقديمه للإنسان حتى تشمله التنمية البشرية ويكون جزءا منها أو امتدادا لها.

2- يتعلق بمهارات وقدرات الإنسان التي تؤهله للوصول إلى التنمية.

1- المستوى الأول:

أ الرؤية الاجتماعية:

وهو وجوب أن يكون للمجتمع رؤية واضحة لمختلف القضايا الجوهرية التي تتعلق بالأفراد، سواء رؤية الفرد لذاته أو للآخرين وطبيعة العلاقة التي تربطهم ونظرة الإنسان كذلك إلى الطبيعة ومكانته في هذا الكون.ويجب أن تعمم وتنشر هذه الأفكار و التصورات على جميع الفئات العمرية وتشمل جميع الشرائح الاجتماعية، وتعم جميع المناطق الجغرافية الحضرية منها والريفية وعلى مستوى الجنسين، الرجل والمرأة.

ب - التعليم والتكوين الحضاري:

بالعلم تقوم الحضارات وتنهض الأمم وتزدهر الدول، ويرتقي الإنسان من همجيته وجهله إلى إنسانيته وابتكاراته وتفجير إبداعه في مختلف المجالات ." ويصعب تحقيق تنمية بشرية مقبولة إنسانيا في مجتمع لا تتوفر فيه سبل المعرفة، ولا يعمل على نشر التعليم بين أبنائه ومواطنيه والتعليم في حد ذاته كنز غني بالثروة. إنها ثروة العقل والذكاء الإنساني الذي يفكر ويكتشف ويبدع"(الحوات،2010،ص62)

ج – توفير الغذاء والصحة والسكن:

يعتبر الغذاء من المتطلبات الضرورية للإنسان، وهو حق إنساني من أجل ضمان حياته، ولأنه لن يستطيع تأدية مكانته في المجتمع من حقوق وواجبات إلا إذا توافرت لديه تغذية صحية جيدة تضمن له الحياة الكر يمة، ولذلك فقد أكدت المنظمات الدولية المعنية على ضرورة توفير التغذية الصحية والتي تقدر دوليا بدولارين في اليوم، فإذا قل عن هذا القدر اعتبر الإنسان فقيرا ومعوزا وأنه يعاني من جوع شديد.

إلى جانب ذلك يجب الاهتمام بالرعاية الصحية الوقائية منها والعلاجية مثل توفير العلاج والدواء وتجنبه الأمراض الفتاكة مثل (الإيدز، الملاريا، والبلهارسيا والتدرن الرؤي) فضلا عن توفير سكن لائق يغنيه عن العيش في السكنات العشوائية أو الأحياء التي تنعدم فيه شروط آدميته.

د– توفير منصب عمل:

إن العطالة والبطالة من أهم أسباب الفقر ومعظم المشاكل الاجتماعية والنفسية، فانتشار ظاهرة الجريمة والطلاق والتفكك الاجتماعي يرجع بدرجة كبيرة إلى عوامل اقتصادية، فالعاطل عن العمل قد يلجأ إلى السرقة لتلبية متطلباته أو الإدمان من أجل الهروب عن واقعه والمسر ّح من العمل إن لم يجد له بديلا قد يطلق زوجته ويتشرد أولاده ولذلك فالعمل ضروري للإنسان، وعليه فعلى الدولة أن تنمي اقتصادها وتشجع الاستثمارات المختلفة في جميع المجالات السياحية والفلاحية والصناعية والصيد البحري، وتشجيع المهن والحرف التقليدية من أجل رفع مستوى نمو اقتصادها وتوفير آليات وأجهزة خاصة تدعم من خلالها الشباب للحصول على مناصب شغل تكفيهم ذل السؤال أو الاضطرار إلى الإنسياق وراء طريق الإجرام. وهذا يعتبر أهم معوقات التنمية البشرية.

2– المستوى الثاني:

أ– تأهيل الإنسان:

على هذا المستوى نحاول أن نتعرف على كيفية تأهيل الإنسان من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه وهذا يعتبر من أهم أهداف التنمية البشرية.

ب – التعليم والتربية والتكوين:

لا يستطيع الإنسان أن يعيش جاهلا، فقد صارت المعرفة في عصر المعلوماتية هي مفتاح النجاح، وا ن قوام التعليم وحجر الزاوية فيه هي التربية التي من خلالها يكسب الإنسان قيم ومعايير مجتمعه، فيعيشمتصالحا مع نفسه متعاون متضامن مع الجماعة، وربّ علم بلا تربية وأخلاق أفسد صاحبه وربما تعدى فساده إلى غيره، لذلك فإن التربية والتعليم سبيل الوصول إلى التنمية البشرية، إلى جانب ذلك على الإنسان أن يتمكن من مهنة أو حرفة يكسب منها رزقه.

وهذا النوع من التربية والتعليم والتكوين يمكن إجماله في القواعد الأربعة التالية التي حددتها اليونسكو: (الحوات،2010،ص62)

– لكي يكون الإنسان متمكنا ومساهما ومستفيدا من التنمية البشرية لابد أن يتعلم كيف يتعلم وكيف يعمل.(نظريا وتطبيقيا).

– لابد أن يتعلم كيف يعيش مع الآخرين.

– أن يستطيع الإنسان أن يشبع كل حاجاته المادية والمعنوية في إطار مجتمعه أو وطنه.... وهذه المواطنة تتطلب نوعا من التعلم والإعداد والتربية العصرية".

ج – تكوين المواطنة:

إن هذا الجانب تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تعمل على غرس القيم والمعايير والمبادئ والمعتقدات التي تحافظ على ثقافة المجتمع وتؤهل الأفراد ليكونوا مواطنين أحرار وفي نفس الوقت أهلا للمسؤولية نحو أسرهم ومجتمعهم والإنسانية جمعاء وأن يكونوا قادرين على المشاركة الإيجابية نحو وطنهم ولديهم روح المبادرة والانفتاح على الآخرين والاستفادة من تجاربهم الإنسانية وخبراتهم مع المحافظة على هويتهم ومحاولة معاصرة وقتهم عن طريق تجديد المعارف وصقل المهارات وتنمية المسؤولية الاجتماعية.

ولقد كان التعليم بالمدارس والمعاهد والجامعات قديما يهدف إلى إعداد الأفراد للحياة في المستقبل. حيث أن الفرد بعد تخرجه لا يحتاج إلى تجديد المعلومات أو كسب مهارات جديدة أو التدرب على آلات أو أجهزة جديدة. نظرا لكفايته بما تحصل عليه من تكوينه السابق، إلا أننا ونحن في ظل ثورة المعلومات وأن هذا العصر صار لا يعترف بالثبات والاستقرار على نمط واحد وحال واحد، فهو سريع التجديد والتغير والتطور، وما كان صالحا بالأمس ليس بالضرورة أن يبقى صالحا للغد.

فلم يعد الأفراد يستغنون عن تجديد معلوماتهم ومعارفهم ومهاراتهم لأن، العصر الحديث " يقفنا على حقيقة تربوية وتعليمية على أكبر جانب من الخطورة والأهمية ألا وهي أن إعادة التربية وا ٍعادة التعليم وا ٍعادة التدريب على المهارات وعلى استخدام الأجهزة والآلات المستحدثة قد صارت من ضروريات العصر، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن الإنسان المعاصر بحاجة إلى مساندة تعليمية طوال حياته"(اسعد،1984،ص163)

وا ٍلا فإنه ما يفتأ يفقد استعداده وكفاءته للحياة فينزوي بعيدا عن عجلة التقدم والتيار العصري والاقتصادي والحرفي والمهني.

ولكي يتحقق هذا الغرض أي التجديد المتواصل يجب الالتزام بثلاث آليات وهي: (اسعد،1984،ص164)

– استحضار الخبرات من البلاد المتقدمة في الميادين التي تتعلق بنشاط المؤسسة أو الهيئة.

– البعثات إلى الخارج لمشاهدة ما يتم تطبيقه على الواقع هناك بتلك البلاد المتقدمة.

– تجهيز مقومات التطبيق لما يتم مشاهدته بالخارج وتوفير وجوده بين أيدي العاملين والمداولة على تطبيقه.وا ن لمفهوم المواطنة مكانة خاصة في النظريات الدساتير والسياسات المعاصرة، فهو يعبر عن شخصية اعتبارية لها مكانة معينة في المجتمع يتعدد وفقا الحقوق والواجبات ويمكن حصرها في ثلاث أبعاد وهي:(الدرويش،2010،ص14).

"– توفر المواطنة وضعا قانونيا، فالمواطن ليس مجرد مقيم بل هو شخصية حمالة لحقوق وواجبات ومسؤوليات.

– تتيح المواطنة فرص الممارسة التشاركية، فالمواطن هو ذلك الشخص الذي يمارس دورا في الحياة الوطنية...

–توفر المواطنة للأفراد رباطا وجدانيا وتكون مصدرا لهوية جماعية".

وبهذا الشكل يتحقق مفهوم التمكين الذي يدخل في جوهر التنمية البشرية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة .

إذ يتطلب تمكينهم من القيام بدورهم هذا، وذلك عن طريق الآتي:(قرم،1997،ص14).

–وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.

– وجود حرية اقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي.

– وجود سلطة لا مركزية بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية، انطلاقا من مكان عمله أو سكنه.

– مشاركة جميع المواطنين ولا سيما المؤسسات الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية."

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن تحديد أهداف التنمية البشرية فيما يلي:

رابعا/ أهداف التنمية البشرية

"– الارتقاء بمستوى الحياة البشرية وتحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتقليل التفاوت الكبيرة في توزيع الدخول.

– تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته ومن خلال إقامة الفرص لممارسة الحريات وللمشاركة على إشباع الحريات وللمشاركة على إشباع الحاجات الأساسية ... من أجل تحريره من الفقر والجهل والمرض.

– تحقيق الأمن البشري".(جلبي،2009،ص18).

ونظرا لهذا الأخير أي الأمن البشري من أهمية بالغة في تحقيق التنمية البشرية، فهو لن يتحقق إلا وفق شروط معينة نجملها فيما يلي: "(جلبي،2009،ص20).

"– نشر التعليم الأساسي للإناث والذكور.

– تخفيض نسبة الأمية.
– توفير الرعاية الصحية الأولية للجميع.
– مواجهات حالات سوء التغذية.
– توفير خدمات تنظيم الأسرة والصحة والإنجاب لمن يرغب من الأزواج.
– توفير مياه شرب نقية وخدمات الصرف الصحي للجميع.
– إتاحة مصادر الائتمان للجميع لضمان فرص التوظيف الذاتي."

خامسا/ مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف (ولاس بيترسون) النمو الاقتصادي بقوله: إن أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها والذي ينطوي على عملية توسيع العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية كما ينطوي على تحسينها"(يونس،2002،ص41).

وما يميز النمو الاقتصادي أنه يمكن حدوثه من دون أن تصاحبه تغيرات في عملية توزيع الدخل والثروة، كما يعد مفهوم النمو واقعيا ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل من دون أن يهتم بعملية التوزيع والإثارة الجاذبية الأخرى التي ترافقها"(فتح الله،1999،ص22).

وبناء على ذلك فإن مفهوم النمو الاقتصادي يعني:

"– تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
– أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .
– أن تكون الزيادة على المدى البعيد".(الجابري،2012،ص53).

سادسا/ العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي:

إن التنمية البشرية تعتبر في إحدى أبعادها رأس مال بشري بمعنى " أن المعرفة والقدرات التي حصل عليها الرجال والنساء ببعض التكلفة التي لها ثمن في سوق العمل لأنها ذات فائدة في العملية الإنتاجية فنجد جانبا من هذا الإنفاق، ذا طابع استهلاكي بحث وجانب آخر له طابع إنتاجي بحث (استثماري)، وجانبا ثالثا يمزج بين الاستهلاك والاستثمار، وهو معظم ما ينفق على الإنسان(بن عارية،2001،ص37) فبعد النظر ة الكينزية للعنصر البشري، باعتباره لا يقوم إلا بدور سلبي وأن العامل الحاسم في التنمية هو زيادة رأس المال المستثمر، فقد تغيرت هذه النظرية لأن الاستثمار الحقيقي يكمن في الإنسان ومن غيره لن يتحقق أي نمو اقتصادي، خاصة ونحن في عصر المعلوماتية والتنمية العالية و التكنولوجية الحديثة، التي تحتاج إلى عقول مبتكرة ومبدعة وأيادي مدربة ومكونة وماهرة.

ومع بداية الستينات بدأت فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم تجد رواجا بين العلماء... وبدأت فكرة رأس المال البشري والاستثمار في التعليم تجذب الاهتمام على أنها العامل الحاسم وأهم عامل في تحقيق

التنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية فبدأت تسود فكرة أن التنمية الاقتصادية محصلة للاستثمار في القوى البشرية ومستواها التعليمي وتدريبها المهني"(بن عارية،2001،ص36).

كما يرى أنصار رأس المال البشري أمثال دينسون (1962)، مهتا (1976)، ستولتز (1962) أن الاستثمار في رأس المال البشري ومدى تأثير على النمو الاقتصادي أفضل من رأس المال المادي للاعتبارات التالية :(بن عارية،2001،ص57).

– إن رأس المال البشري لا يفقد قيمته خلال فترة استعماله كما هو في رأس المال المادي، لما يولد من تأثيرات خارجية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.

– الاستثمار في رأس المال البشري يحقق مرونة عالية في الحركة بين الأقاليم والمهن والمجالات الاقتصادية وهذا لا يتوافر في الاستثمار في رأس المال المادي".

– كما أن الاستثمار في التدريب والتكوين والتعليم والصحة، له امتيازات وأفضلية في تحقيق النمو الاقتصادي.وا لى جانب التدريب والتكوين والتعليم، فإن لثقافة المجتمع دور مهم في تطور المجتمع وتقدمه وارتقاءه حضاريا، وكثيرا ما تعاني المجتمعات من معوقات ثقافية تكون حائلا عن نموه وازدهاره وتحسين أوضاعه في جميع المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ولذلك نجد تالكوت بارسونز(عثمان،2006،ص106)يحدد لنا قيم أساسية تميز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة.ألا وهي كالتالي:

المجتمعات المتخلفة تقوم على أساس	المجتمعات المتقدمة تقوم على أساس
الوجدانية	الحياد الوجداني
الانتشار	التحديد (بالدور)
الخصوصية	العمومية
النسب	التحليل
الجماعة	الآنا الفردية

ويمكن أن نلخص أفكار تالكزت بارسونز فيما يلي:

– المجتمعات المتخلفة تقوم على أساس العزو والنسب، العمومية ،القدرية.

– المجتمعات المتقدمة تقوم على أساس الكفاءة،التخصص،العلمانية.

ونجد أن أراء بارسونز صادقة إلى حد كبير فكثيرا ما نجد الدول المتخلفة تعتمد على استقطاب المناصب واختيار العاملين والموظفين على أساس العزو والنسب والمحسوبية، وعوضا من طرح السؤال على المترشح ما بإمكانك إنجازه وفعله، نجد السؤال من أرسلك ؟ ومن قبل من؟.

بينما في المجتمعات المتقدمة نجد الأقدر والأكفأ والأجدر، هو الذي يفوز بمنصب العمل، فكل ما يهم مستخدم هؤلاء المرشحين هو ما بإمكانهم إضافته إلى المؤسسة أو المصلحة أو الهيئة المستقطبة

لليد العاملة أو للموظفين.إلى جانب ذلك، فمبدأ التخصص كان سببا في تقدم الدول ، فكل يعمل حسب مكانه وتخصصه ومهامه، بينما الدول المتخلفة لازالت تعتمد على اختيار موظفيها على أساس شهادات قد تكون بعيدة كل البعد عن ميدان التخصص.

أما العامل الثالث والأخير، فإن من أسباب النمو الاقتصادي للدول المتقدمة فإننا نجدهم علمانيين في تفكيرهم وطريقة إنجازهم لأعمالهم العلمانية هنا لا نقصد بها الإلحاد وا نما الاعتماد على العلم ومنهجه لحل جميع مشكلاتهم. بينما الدول المتخلفة نجدها، قد تخلفت بسبب طريقة تفكير شعوبها، فإنهم يفشلون لأول صعوبة أو مشكلة تواجههم، وربما ذهب أفراد المجتمع لحل الكثير من المشاكل وتركها كما هي دون الإمعان في ابتكاراتوا بداعات جديدة يتجاوزون بها تلك الصعوبات بسبب إرجاعها إلى القضاء والقدرة (بطبيعة الحال هنا سوء فهم لمفهوم القضاء والقدر الصحيح).

وهذا ما جعلهم عاجزين عن تحقيق آمالهم وتجسيد طموحاتهم وتحقيق التنمية الشاملة بمفهومها العام وهذا ما جعلهم يعانون من التنمية الاقتصادية، عوضا الارتقاء بالنمو الاقتصادي.

إذا فكثيرا ما تكون المعوقات الثقافية حاجزا لتحقيق التنمية بمفهومها العام والنمو الاقتصادي بشكل خاص. وبناء على ذلك يرى – بعض علماء الاجتماع – أن المعوق الحقيقي للتنمية الاقتصادية لم ينشأ من طريقة اختيار الوسائل لأهداف النمو الاقتصادي ولكن من عجز معرفة أن النمو الاقتصادي ليس أكثر من وسيلة لبلوغ بعض الأهداف الأخرى، لذا فالتنمية الاقتصادية ترى باعتبارها تنمية لقدرات الإنسان وتطوير قيمه الثقافية"(الخواجة،2009،ص411).

خاتمة:

إن النمو الاقتصادي الذي تنشده أي دولة لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الاستثمار في الإنسان، فالتنمية الحقيقية تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه،وا ن البحث في إشكالية التنمية و التنمية البشرية و النمو الاقتصاديو العلاقة الجدلية بينها يبقى المطلب الذي تصب فيه اهتمامات الخبراءو المختصينو المفكرين، وان هذه المفاهيم الثلاث ومحاولة إيجاد العلاقة العضوية المتجانسة فيما بينها، تسمح لنا في رسم ملامح طريق التنمية الشاملة، حيث يكون الإنسان حجر الزاوية فيها، باعتباره المورد البشري، والعامل الأوحد و الحاسم لتحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المراجع:

– الدرويش، الحبيب.(2010). التنشئة والتمكين والاندماج.تونس: جامعة صفاقس.

(2) الحوات،علي.(2010). التنمية البشرية في عالم متغير.ليبيا: المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي.

– العيسوي، إبراهيم.(2001). التنمية في عالم متغير. ط2. مصر: دار الشروق.

– بن عارية، حسين، وتنقوت،وفاء.(2001). الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

– حسين فتح الله، سعد.(1995) .التنمية المستقلة.ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– ياسر الخواجة، محمد.(2009). علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا. مصر: دار ومكتبة الإسراء.

– مصطفى السروجي، طلعت.(2009). التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

– ميخائيل أسعد، يوسف.(1984). الثقافة ومستقبل الشباب. مصر: الهيئة المعمارية العامة للكتاب.

– نور الدين، سعاد.(2010). السكان والتنمية مقاربة سوسيو تنموية. لبنان: دار المنهل.

– عبد الكريم الجابري،علي.(2012). دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.الأردن: دار دجلة.

– عبد الفتاح شمس،أمل.(2013). الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي. مصر: دار الفكر العربي.

– عبد الرزاق جلبي،علي، وخميس أحمد عبده،هاني.(2009). علم اجتماع التنمية. مصر: دار المعرفة الجامعية.

– عثمان، إبراهيم.(2006). مقدمة في علم الاجتماع، ط3، الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

– فيصل يونس، عبد الزهرة.(2002). مرجعيات الفكر التنموي.مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

– قرم، جورج.(1997). التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي. الأمم المتحدة، نيويورك: سلسلة دراسات التنمية البشرية.